

PROVISIONAL

S/PV.3108
26 August 1992

ARABIC

UN LIBRARY مجلس الأمن

AUG 31 1992



محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، الساعة ١٦/٤٠

(الصين)	الرئيسي : السيد لي داويو
السيد فورونتسوف	الاعضاء : الاتحاد الروسي
السيد آيالا لاسو	اكوادور
السيد فان ديلي	بلجيكا
السيد جيسس	الرأس الأخضر
السيد ستغوي	زمبابوي
السيد مريميه	فرنسا
السيد بيغيرو	فنزويلا
السيد السنوسي	المغرب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السير ديفيد هناي	وأيرلندا الشمالية
السيد هايتوتشي	التمسا
السيد سريثيفاسان	الهند
السيد بوداي	هنغاريا
السيد واطن	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد سيزاكي	اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٠اقرار جدول الاعمالاقر جدول الاعمال .الحالة بين العراق والكويت

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الصينية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في

البند المدرج على جدول أعماله . يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة .

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/24488 ، التي تتضمن نص مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية .

أود أن أسترعي الانتباه الى التنقيحات التالية لمشروع القرار الوارد بصيغته المؤقتة في الوثيقة S/24488 .

ينبغي أن يصبح نص الجزء الأخير من الفقرة ٢ من المنطوق كما يلي :

"ويرحب بقراراتها المتعلقة بتخطيط الحدود" .

ينبغي أن يصبح نص الجزء الأول من الفقرة ٣ من المنطوق كما يلي :

"يرحب أيضا بقرار اللجنة بعقدتها العزم على أن تنظر ..."

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه ، بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا .

إذا لم أسمع اعتراضا فساعتبر أن هذا هو الحال .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

قبل أن أ طرح مشروع القرار على التصويت بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا ،

سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد بيغويرو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ترى فنزويلا ،

كما ورد في رسالتها المؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ الموجهة الى رئيس مجلس الأمن

(S/24121) ، أن عملية ترسيم الحدود العراقية الكويتية تجري ، كما أشير الى ذلك في مشروع القرار المعروض الان على المجلس ، في ظروف استثنائية أعقبت غزو العراق للكويت ، الذي شكّل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

ولذلك فإن فنزويلا تفهم أن مشروع القرار لا يشكل سابقة تبدل المبدأ العام المعرب عنه في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه يجب على الأطراف المتورطة مباشرة في نزاع من النوع الذي نناقشه اليوم التماس حله بالمفاوضة والتوصل الى اتفاق مناسب للتغلب على خلافاتهم .

السيد أيلالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : عندما

امتنع وفد اكوادور عن التصويت على القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، فقد أعلن عن قناعته بأن المادة ٣٦ من الميثاق لا تمنح مجلس الامن الولاية بموجب الفصل السابع لإصدار رأي بشأن الحدود الإقليمية بين العراق والكويت أو فرض أية تسوية تهدف الى ترسيم الحدود .

وترى اكوادور أن السبل المستخدمة لتنفيذ قرارات المجلس ليس بإمكانها أن تمنح المجلس سلطات تتعدى تلك التي نص عليها الميثاق نفسه ، وبالإضافة الى ذلك يجب أن تتسق هذه السبل اتساقا صارما مع معايير القانون الدولي .

أود أيضا أن أذكر بأن الكثير من أعضاء المجلس ، في بياناتهم التي أدلوا بها بشأن الموضوع ، قد أعربوا عن وجهة النظر العامة ، إذ أعلنوا بأن الفقرات ذات الصلة من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لا تشكل سابقة يمكن الاستشهاد بها في المستقبل .

وبينما تؤكد اكوادور مجددا على جميع الاعتبارات التي تقدمنا بها لدى امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، فإنها لا ترغب ، اتساقا مع المادة ٢٥ من الميثاق ، في وضع أية عراقيل في طريق التدابير التي قد يتفق المجلس على اتخاذها بموجب ذلك القرار .

لقد سبق لإكوادور أن عبّرت عن موقفها هذا في البيان الذي أدلت به في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، عندما اعتمد مجلس الأمن نصّ البيان الرئاسي (S/24113) بشأن ترسيم الحدود بين العراق والكويت .

وإذ نصّوت على مشروع القرار المعروض علينا اليوم ، تؤدّ اكوادور مرة أخرى أن تكرر بيانها ذلك ، الذي ينطبق انطباقاً تاماً على نص مشروع القرار S/24488 .

السيد سيزاكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعتقد

اليابان أن ترسيم الحدود بين العراق والكويت أساسي في هذا الوقت للمحافظة على السلم والامن في المنطقة . وتعتقد اليابان أن هذا أساسي بالنظر الى حقيقة أنه عندما قام العراق بغزو الكويت في آب/اغسطس ١٩٩٠ ، فإنه ادعى بمفعة لا مشروعنة أن الكويت جزء من العراق . ووفدي مدرك تمام الإدراك أن أي نزاع على الحدود هو مسألة حساسة للغاية ، وأنه عندما يصبح طرف ثالث مشتركا في الجهود لتسويته لا بد أن يفعل ذلك بمنأى عن أي دوافع سياسية . وإذا لم يتم ترسيم الحدود بأسلوب منصف وموضوعي ، فإن النزاع سينفجر لا محالة من جديد . ونفهم أن لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت قد اتخذت نهجا تقنيا وعلميا للغاية ورسمت الحدود على أساس الخلفية التاريخية ، ومختلف الوثائق والخرائط ، ولم تتأثر بأي طريقة كانت بالاعتبارات السياسية .

وترحب اليابان بعمل اللجنة وتحثها الآن على النظر في الجزء الشرقي من الحدود الذي يشمل الحدود البحرية . كما نحث العراق على أن ينضم الى عمل اللجنة حتى يعطي العراق الغرمة التامة لتفسير موقفه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أترح الآن للتصويت مشروع القرار

الوارد في الوثيقة S/24488 بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا .

أجرى التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، بلجيكا ، الرأس الأخضر ، زيمبابوي ، الصين ،

فنزويلا ، فرنسا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ، الولايات

المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اكوادور .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : نتيجة التصويت كما يلي : هناك

١٤ صوتاً مؤيداً مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت . وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتُمد باعتباره القرار ٧٧٣ (١٩٩٢) .

اعطي الكلمة الآن لاعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد سرينيفاسان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت

وفدي للتو لصالح القرار ٧٧٣ (١٩٩٢) ، الذي يرحب بعمل لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت وبقراراتها فيما يتصل بعملية الترسيم .

لقد اضطلعت لجنة ترسيم الحدود بعملها وفقاً للولاية التي أناطها بها الامين العام بعد اعتماد القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ . وعندما أيد وفدي القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، أعرب في ذلك الوقت عن آرائه بشأن عدة جوانب تشغل بالنا ، بما في ذلك أحكام القرار المتمثلة بالحدود الدولية . ويود وفدي أن يفتنم هذه الفرصة ليكرر النقاط البارزة التي تنير انشغاله بشأن هذه المسألة .

كما ذكرنا في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، فإن وفدي لن يؤيد أبداً أي قرار يفرض فيه مجلس الأمن بشكل اعتباطي خط حدود بين بلدين . إن مسألة الحدود حساسة الى أبعد حد ويجب أن تسوى بحرية بين البلدان في ممارسة سيادتها . وأي مسار آخر لن يؤدي إلا الى زرع بذور القلاقل المحتملة في المستقبل . ولكن في هذه المسألة بعينها لاحظنا أن ما كان المجلس يقوم به هو الاعتراف بوجود الحدود المتفق عليها بين العراق والكويت في ممارسة سيادتهما التامتين وبين أعلى السلطات في البلدين ، والمسجلة بموافقتهم على النحو الواجب لدى الأمم المتحدة ، وبدعوتهم الى احترام حرمة تلك الحدود . ولم يقم المجلس نفسه بوضع أي حدود جديدة بين العراق والكويت ، بل كان يضع الترتيبات اللازمة لترسيم حدود متفق عليها بالفعل . ومن هذا المنطلق فقط ينظر وفدي الى عمل لجنة الحدود .

السيد واطسن (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تؤيد الولايات المتحدة تاييدا قويا قرار المجلس الذي اتخذ للتو بشأن

عمل لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت .

وكما ينص القرار ، فإن اللجنة :

"من خلال عملية تخطيط الحدود ، لا نقوم حاليا بإعادة توزيع الاراضي

على الكويت والعراق ، بل بمجرد إنجاز العمل التقني الضروري للقيام لأول مرة

بوضع تحديد ، دقيق لإحداثيات الحدود" .

وقد اكملت هذه المهمة فيما يتعلق بالحدود البرية . ونشيد باللجنة لإكمالها

الحاسم هذا الجزء من عملها . وتتطلع الولايات المتحدة قدما الى اضطلاع الامين العام

بإعادة تخطيط المنطقة المنزوعة السلاح في أقرب وقت ممكن عمليا ، مع ما يترتب على

ذلك من إزالة مراكز الشرطة العراقية الموجودة داخل الاراضي الكويتية .

ويهدف هذا القرار أيضا الى تطمين اللجنة بأن قرارات المجلس السابقة

لا تستبعد ترسيم الحدود البحرية ، والى حثها على الانتهاء من ترسيمها للحدود

الخاضعة لصلاحيات اللجنة المنصوص عليها في تقرير الامين العام المؤرخ في ٢ أيار/

مايو ١٩٩١ .

وأخيرا ، تنضم الولايات المتحدة الى أعضاء المجلس الآخرين في التأكيد على

تأييد ضمان المجلس لحرمة الحدود الدولية التي تقوم اللجنة بترسيمها على النحو

المنصوص عليه في الفقرة ٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . ونحن بدورنا نحث العراق والكويت

على التعاون التام مع اللجنة في عملها .

السيد فوروننتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يرحب

وقد الاتحاد الروسي برسالة الامين العام المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس من هذا العام

وبالتقرير المصاحب لها الصادر عن لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق

والكويت . إن أنشطة تلك اللجنة وفقا لقرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) ، تعتبر واحدا

من العناصر الضرورية التي حددها مجلس الامن لإزالة عواقب اعتداء العراق على الكويت

ولإعادة إرساء السلم والامن في تلك المنطقة .

إننا نعتبر عمل اللجنة المتمثل في ترسيم الحدود الدولية القائمة تاريخياً بين العراق والكويت عنصراً هاماً في تعزيز الاستقرار الإقليمي . وإكمال عملية الترسيم لتلك الحدود وفقاً للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، الذي ينص على ضمان مجلس الأمن لحرمة هذه الحدود ، مكون ضروري لدعم السلم والأمن الدوليين في المنطقة . ونحن في هذه الحالة نتكلم أساساً عن أحد التدابير الوقائية لكفالة السلم والأمن في تلك المنطقة ، آخذين في اعتبارنا بصفة خاصة أننا سمعنا من بغداد أصواتاً تنادي بالانتقام من شأنها أن تخلق مخاطر لا تهدد العراق نفسه فحسب ، ولكن أيضاً دولاً أخرى في المنطقة .

هذه النقاط هي التي دفعت بالاتحاد الروسي إلى أن يكون من المشاركين في تقديم القرار . واعتماد هذا القرار كما نراه هو رد فعل سليم من جانب مجلس الأمن على تردد السلطات العراقية في التعاون مع لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت .

إن المجتمع العالمي يطالب عن وجه حق بأن يفي العراق على نحو تام وأمين بالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ، وهذا سيخدم المصالح الوطنية للعراق ذاته . إن التعاون البناء وحده من جانب العراق مع المجتمع الدولي سيساعد في تجنب العواقب الوخيمة التي قد تتأتى من استمرار بغداد في انتهاج سياستها القائمة على المواجهة مع مجلس الأمن .

لقد أشار الوفد الروسي مراراً في تعامله مع بغداد إلى عدم جواز التلاعب السياسي مع المجتمع العالمي وإلى عقم محاولاتها تقويض رغبة مجلس الأمن في كفالة التنفيذ التام لقراراته .

وعملًا بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) ، تؤيد روسيا جميع الخطوات اللازمة فيما يتعلق بالعراق والتي تستهدف كفالة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالتسوية في فترة ما بعد الأزمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : لم يعد هناك متكلمون آخرون على القائمة . بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .
وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠